

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على صناعة التمويل الإسلامية

وإشارة إلى نمو وتطور هذه الصناعة في دولة الكويت (1)

أودّ في البداية أن أشكر مؤسسة "اليوروماني إنستيتوشنال إنفستر" (Euromoney Institutional Investor) على استضافتي، وإتاحة الفرصة لي لأن أشارك في فعاليات هذا المنتدى الهام، الذي يحضره نخبة من المعنّيين والقائمين على شؤون صناعة التمويل الإسلامية. بداية، تجدر الإشارة إلى أنني تحدّثت أمام المنتدى الدولي السابع للتمويل الإسلامي الذي عقد في شهر فبراير عام 2008، وتناولت في كلمتي آنذاك واقع صناعة التمويل الإسلامي حتى ذلك الحين، حيث أشرت إلى أنها قد أصبحت حقيقة واقعة على خريطة التمويل في مختلف أرجاء العالم، وحققت انتشاراً ملحوظاً شمل أكثر من 75 دولة، وأن الأصول لديها تنمو بمعدلات ملحوظة تتراوح بين 15% و20% سنوياً. يضاف إلى ذلك ما تحظى به تلك الصناعة من مقوّمات وإمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق المزيد من النمو والتطور خلال المرحلة المقبلة. كما أشرت أيضاً في كلمتي آنذاك إلى التحدّيات الصعبة التي تواجهها هذه الصناعة، والتي تتطلّب ضرورة بذل المزيد من الجهود لأغراض البحث والابتكار في سبل التغلب على تلك التحدّيات.

وخلال الآونة الأخيرة، فرضت علينا الأحداث أن نناقش تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت أركان النظم المصرفية والمالية في كثير من دول العالم، وأن نناقش أيضاً انعكاساتها المحتملة على صناعة الخدمات المالية الإسلامية ومعطيات تطورها، وعلى قوّة الدفع المطلوبة للحفاظ على النجاحات التي تحققت في هذه الصناعة. وكذلك مناقشة الدروس المستفادة من هذه الأزمة وتأثيراتها على مختلف التحدّيات التي تواجهها صناعة التمويل الإسلامية.

(1) كلمة أعدت بمناسبة افتتاح منتدى التمويل الإسلامي، المنعقد في لندن بالملكة المتحدة يومي 24 و25 فبراير عام 2009، والذي نظّمته مؤسسة "اليوروماني إنستيتوشنال إنفستر".

وكما نعلم، فإن صناعة الخدمات المالية الإسلامية لا تعمل في جزيرة منفصلة عن العالم، بل أصبحت جزءاً من المنظومة المالية العالمية، ولديها ارتباطات مالية واستثمارية مع مختلف المناطق في شتى بقاع العالم، ولذلك فهي معرضة - كغيرها من الصناعات - لهزّات قد تكبر أو تصغر وفق العديد من المعطيات التي يأتي في مقدّمها مدى تأثير الأزمة على الأسواق التي تتركز فيها أعمال مؤسسات هذه الصناعة، وحجم ارتباطاتها مع الأسواق التي تأثرت بالأزمة بشكل كبير، فضلاً عن مدى توافر نظم إدارة المخاطر لدى هذه المؤسسات، والدور الذي تلعبه السلطات الرقابية في التأكيد على سلامة تلك النظم، وكذلك مدى حصافة إدارات تلك المؤسسات في إدارة أعمالها، واختياراتها للأسواق التي تعمل أو تتوسّع فيها.

وكحقيقة لافئة للأنظار يمكن القول: إن المؤسسات المالية الإسلامية قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية، ولكم بدرجة أقل بعض الشيء من الدرجة التي تأثرت بها المؤسسات المالية التقليدية، حيث لم نعلم حتى الآن عن انهيار أيّ من مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك على العكس ممّا حدث للكثير من المؤسسات المالية التقليدية. ولعلّ من أهم الأسباب التي تقف وراء عدم التأثير هو عدم تعامل المؤسسات التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أساساً بالمشتقات المالية، خصوصاً المشتقات المبنية على ديون عقارية، والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوء الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن المحدوديّة النسبية لارتباطات تلك المؤسسات المالية الإسلامية بالأسواق والمؤسسات المالية والمصرفية التي تأثرت بالأزمة بشكل كبير.

ولا يعني ما سبق بيانه أن نقرّ بأن الأزمة المالية العالمية لن تترك آثاراً على مؤسسات صناعة التمويل الإسلامية، فهناك معطيات سلبية مؤثّرة في هذا الخصوص. فمن تداعيات الأزمة المالية العالمية أنّها أدّت إلى حدوث تباطؤ في الطلب على الائتمان، وهو ما يشمل أدوات التمويل التقليدية، كما يشمل الأدوات الإسلامية أيضاً بدرجة أو بأخرى. ولعلّ أحد المؤشرات في هذا الخصوص، ما تفصح عنه الإحصاءات المتوافرة - لدى السوق المالية الإسلامية الدولية

في البحرين - عن حجم إصدارات الصكوك الإسلامية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2008، حيث اقتصرت على نحو 12.6 مليار دولار، مقابل نحو 46.7 ملياراً في عام 2007 و27.2 ملياراً في عام 2006. هذا إضافة إلى ما تشير إليه المعلومات حول تراجع بعض المؤسسات عن خطط إصدار صكوك إسلامية، وذلك نتيجة لتوقعات بتراجع الطلب وشح السيولة من جراء الأزمة المالية العالمية. ولا شك في أن استمرار التباطؤ في أداء اقتصادات بعض الدول لفترة أطول، أو تطورها إلى مرحلة ركود، إضافة إلى انضمام اقتصادات أخرى لهذا الوضع، من شأنه أن يزيد من تأثير الأزمة على فرص التوسع والنمو أمام صناعة التمويل الإسلامية.

وتتمثل العوامل الأخرى في مدى تأثير الأزمة على أسعار الأصول، سواء الأصول المالية أو العقارية، مع ارتباط أدوات التمويل الإسلامي أساساً بالأصول كما هو معلوم. ولقد لاحظنا الآثار الواضحة للأزمة على أسعار الأصول المالية في أسواق المال في معظم دول العالم، ومنها الدول التي تتركز فيها أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، كما لاحظنا تراجع أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي دول أخرى.

ولا شك في أن لتلك العوامل المختلفة تأثيرها السلبي على المستقبل المأمول لصناعة التمويل الإسلامية، من حيث الحفاظ على معدّل التطور والنمو، وعلى النجاحات المحقّقة خصوصاً خلال العقد الماضي، ما لم نعط الاهتمام المناسب - ونسعى جاهدين - إلى تطوير كلّ من هذه الصناعات والأدوات المالية الإسلامية، وذلك بهدف تعزيز القدرة على التعامل مع مثل هذه التأثيرات السلبية.

وعلى صعيد آخر، لقد دفعت الأزمة المالية العالمية بالكثير من المختصّين والمهتمّين إلى الدعوة إلى مراجعة النظام المالي العالمي، خصوصاً ما انطوى عليه ذلك النظام من أدوات مالية مشتقة ومعقّدة، بلغ حجمها وفق بعض التقديرات ما يفوق ستمائة تريليون دولار، كان جانب كبير

منها يستخدم لأغراض المضاربة ولا يعتمد على أصول يمكن الرجوع إليها، وذلك إلى الحدّ الذي وصفه بعض المختصّين بأنه تعامل في أدوات هالكة.

ولقد برز في شأن الدعوة إلى مراجعة النظام المالي العالمي ضرورة النظر إلى صناعة الخدمات المالية الإسلامية كأحد البدائل أو الحلول المتاحة، وما إذا كان من الممكن أن تسهم هذه الصناعة في حلّ المشكلة، وفي تجنّب حدوث أزمات مالية أخرى بهذه الشدّة في المستقبل.

وفي اعتقادي أن الأوضاع الحاليّة يمكن أن تشكل فرصة جيّدة لصناعة التمويل الإسلامية، وذلك للتأكيد على جدارتها ودعم القبول العالمي بها، حيث تحتاج هذه الصناعة إلى إظهار كفاءتها من خلال توفير وتطوير أدوات ومنتجات يتم هيكلتها بعناية، والتي يكون لها قيمة مضافة من شأنها أن تجذب نحوها كلاً من المتعاملين والمستثمرين، وكذلك التي يمكن أن تستخدم كبديلٍ للأدوات والمنتجات التقليدية.

وتحتّم علينا تلك الفرصة السانحة أمام صناعة التمويل الإسلامية ضرورة تكثيف وتسريع جهود البحث والابتكار القائمة حالياً من جانب بعض الجهات المعنيّة بمجال إدارة المخاطر، وهي أحد أهمّ التحدّيات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامية، حيث مازالت هذه الصناعة تعاني من ضعف أدوات قياس وإدارة المخاطر، نظراً إلى عدم توافر الأدوات الكافية لديها، كما هو الوضع بخصوص الصناعة المالية التقليدية التي تتوافر لديها العديد من أدوات التحوّط للمخاطر. كما يقع على كاهل إدارات المؤسسات المالية الإسلامية القيام بدور هام في هذا المجال، حيث يتعيّن عليها تطوير نظم إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية لديها، وأن تتبنى سياسات حصيفة في مجال اختيار الأسواق ومجالات النشاط التي تعمل أو تتوسّع فيها. وبشأن الدروس المستفادة أيضاً، لا بدّ من الإشارة إلى أهمية الدور الذي يتوجّب أن تلعبه السلطات الرقابية في إحكام الرقابة على هذه المؤسسات، والتأكيد على سلامة نظم إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية لديها.

وأود الآن أن أنتقل إلى جانب آخر من كلمتي، والذي يهتم بإلقاء الضوء على تجربة دولة الكويت في مجال صناعة التمويل الإسلامية وتطوراتها. فالكويت تعتبر واحدة من الدول التي شهدت بدايات مبكرة للعمل المصرفي الإسلامي حينما تم تأسيس أول بنك إسلامي في دولة الكويت في عام 1977، وهو بيت التمويل الكويتي. وحالياً، فإن مؤسسات التمويل الإسلامي في دولة الكويت تشتمل على ثلاثة بنوك إسلامية مسجلة لدى بنك الكويت المركزي، منها بنك تقليدي تم تحويله إلى بنك إسلامي، كما تمت الموافقة المبدئية على تحويل أحد البنوك التقليدية الأخرى إلى بنك إسلامي، وكذلك الموافقة على افتتاح فرع لبنك إسلامي أجنبي. هذا إضافة إلى شركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي مؤسسات لا تقبل الودائع بمختلف صورها، كما لا تقدم الخدمات المصرفية المقصورة على البنوك، مثل منح الاعتمادات المصرفية، أو تقديم خطابات الضمان، والتي ارتفع عددها بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة ليلعب (53) شركة، تمثل ما يزيد عن نصف عدد إجمالي شركات الاستثمار العاملة في دولة الكويت والبالغ (99) شركة.

وتمثل حصة مؤسسات التمويل الإسلامي المشار إليها آنفاً نحو 33.9% من إجمالي السوق المصرفي والمالي المحلي بمعياري إجمالي الأصول، كما تقوم تلك المؤسسات بإدارة ما نسبته 20.3% من إجمالي الأموال التي يديرها القطاع المصرفي والمالي المحلي لحساب الغير، وفقاً للمركز المالي في 2008/9/30، وهذه مؤشرات شهدت تصاعداً ملموساً خلال السنوات الأخيرة، وذلك كمحصلة لزيادة عدد مؤسسات التمويل الإسلامي، إضافة إلى نمو حجم أنشطتها.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي كان مهتماً بتنظيم التمويل الإسلامي منذ بداية التسعينيات، وذلك عندما تم تأسيس عدة شركات استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابته، فضلاً عن وجود مؤسسة مصرفية إسلامية هي بيت التمويل الكويتي التي عملت في السوق دون أن تخضع لرقابة البنك المركزي. ومع تنامي الطلب على المنتجات

والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية، توافرت القناعة لدى بنك الكويت المركزي والسلطات التنفيذية والتشريعية بضرورة استكمال إطار التشريعات المصرفية من خلال إصدار التشريع المنظم لأعمال البنوك الإسلامية، وذلك بهدف إخضاع هذه البنوك لرقابة البنك المركزي، إضافة إلى تعزيز القدرة على المنافسة في سوق الخدمات المالية الإسلامية من خلال السماح بإنشاء بنوك إسلامية جديدة. وبناءً على ذلك، صدر القانون رقم 30 لسنة 2003 إضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

ويكفل القانون رقم 30 لسنة 2003 تنظيم أعمال البنوك الإسلامية، وذلك على أسس تراعي الطبيعة الخاصة بتلك البنوك، كما يوفّر ذلك القانون لبنك الكويت المركزي المرونة والأدوات القانونية اللازمة لتبني وتطوير سياسات وضوابط تنظيمية ورقابية حصيفة للبنوك الإسلامية في دولة الكويت. وجدير بالذكر أن الإطار الرقابي الذي أعدّه البنك المركزي قد أخذ في الاعتبار أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة في مجال العمل المصرفي، مع تطويرها بما يتّسق والطبيعة الخاصة بأنشطة البنوك الإسلامية، كما يتسم هذا الإطار بالمرونة اللازمة التي تسمح بالتجاوب مع الطبيعة المتطورة والديناميكية لهذه الصناعة، سواء من حيث الابتكار أو معدلات النمو المرتفعة.

كما تجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي يقوم حالياً بتطوير معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية (بازل 2)، ونتوقع أن يبدأ تطبيقه رسمياً اعتباراً من نهاية شهر مارس عام 2009. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار الأسس العامّة للإطار المعدّل لكفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل في يونيو عام 2004 والمنطبقة بخصوص البنوك الإسلامية، إضافة إلى الأخذ في الاعتبار إصدارات "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" (Islamic Financial Services Board – IFSB) في هذا الخصوص، بشأن المعالجات وأوزان المخاطر للبنوك التي تختص بها

البنوك الإسلامية. ومما لا شك فيه أن هذا المعيار سيساهم في تحسين نظم إدارة المخاطر لدى البنوك الإسلامية، بما يوفره من حوافز قويّة في هذا المجال.

ولديّ قناعة مفادها أن من أهمّ التحدّيات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامية من الوجهة التنظيمية في دولة الكويت هو ما يتعلّق بتوفير التنظيم القانوني المتكامل الذي يسمح بإصدار الأدوات المالية الإسلامية وأهمّها الصكوك، سواء على جهة الصكوك التي تصدرها الشركات، وعلى رأسها البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية، أو على جهة الصكوك الحكومية التي تمثل بديلاً إسلامياً لأدوات الدين العام التقليدية، والتي من شأنها تسهيل إدارة التدفّقات النقدية ومخاطر السيولة لدى مؤسسات هذه الصناعة، إضافة إلى توفير أدوات استثمارية مناسبة للمستثمرين، كما يمكن استخدامها من جانب البنك المركزي لأغراض تنظيم مستويات السيولة - بوجه عام - في إطار تنفيذ سياسته النقدية والائتمانية. ولقد أسفرت جهود البنك المركزي، بالتنسيق مع السلطات المختصة، عن إصدار قرار يسمح للشركات بإصدار الصكوك الإسلامية، كما تجري مناقشة مشروع قانون جديد للشركات التجارية، والذي سيتضمّن النصوص اللازمة في شأن إصدار الصكوك الإسلامية. أما على صعيد الصكوك الحكومية، فما زالت الجهود مستمرة في هذا الخصوص.

وإضافة إلى ما سبق، فإن من أهمّ التحدّيات التي تواجهها صناعة التمويل الإسلامي أيضاً هو ما يتعلّق بالموارد البشرية المدرّبة والمؤهّلة على جميع المستويات، حيث لا يوجد تناسب كافٍ بين الموارد البشرية القائمة وبين متطلّبات النمو السريع في هذه الصناعة، سواء من حيث عدد المؤسّسات أو حجم النشاط. فالحاجة ماسّة إلى بذل المزيد من الجهود في مجال التدريب والتعليم. ورغم ما نلمسه من جهود حثيثة في هذا الصدد، إلّا أنه يتوجّب علينا أن نستمر، وبشكل مكثف، من أجل توفير احتياجات هذه الصناعة من الموارد البشرية المؤهّلة.

ويمكن القول: إن صناعة التمويل الإسلامي في دولة الكويت تبشّر بمستقبل مرموق، وذلك عقب أن تمّ ترسيخ دعائمها التنظيمية والرقابية بشكل ملحوظ، وأصبح نموّها وتطوّرها أمراً ملموساً، سواء من حيث عدد المؤسسات أو حجم حصّتها في السوق، بحيث أصبحت هذه الصناعة رافداً واضحاً للعمل المصرفي والمالي على أرض الواقع. كما يتوقّع أن يكون لهذه الصناعة دورها الملموس في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، علماً أن التحدّيات المحتمل حدوثها في ذلك الصدد تحظى بالاهتمام، وأيضاً بالجهود الحثيثة المبذولة بشأنها.

ومن المناسب أن نشير في هذا الصدد إلى أن دولة الكويت تتبنى حالياً مشروعاً تنموياً وإستراتيجياً هاماً يتعلّق بتطوير دولة الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي، وهو مشروع يحظى بتوافق من السلطتين التنفيذية والتشريعية على أهمية إنجازه، وهناك جهود حثيثة بدأت بالفعل في هذا المجال، ومازالت مستمرة رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومن المعلوم أن هذا المشروع يتطلّب توفير بعض المستلزمات الأساسية، والتي من بينها وجود جهاز مصرفي ومالي قوي ومتنوّع وعلى درجة عالية من الكفاءة، ويتميّز بتوفير الأدوات المالية والاستثمارية المختلفة. ولا شك في أن مؤسسات التمويل الإسلامي سيكون لها دورها الهام بحكم وضعها الحالي، وإمكانات تطوّرها على نحو ما سلف بيانه.